

التقرير الثاني والعشرون للمدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية إلى مجلس الأمن التابع للأمم
(2011) 1970

- 1

1 - 1
26 فبراير/ 2011 (“ ”)
ليبيا 15 فبراير/ 2011 (2011) 1970
الجنائية الدولية (“ ”). إفادته أشهر
بهذا .

2 - يُ فيما يلي التقريرُ
فيما يتعلق بالحالة في ليبيا. ويغطي التقرير الفترة من 18 أيار/مايو إلى 17 تشرين الثاني/نوفمبر 2021.
وهو أول تقرير في ليبيا منذ تولي المدعي العام كريم أ. أ. منصبه رسمياً
16 حزيران/يونيه 2021.

3 - وقد أكد المدعي العام على موقفه المعلن، ألا وهو أن المكتب، بتوجيه من المدعي العام، سيعطي الأولوية على وجه الخصوص لإحالات المجلس إلى المحكمة، وهو يجري حالياً مراجعة شاملة للحالتين اللتين أحيلتا إلى المدعي العام حتى الآن. وستتضمن نتائج هذه المراجعة فيما يتعلق بالحالة في ليبيا أهدافاً واضحة، وستظهر في التقرير الثالث والعشرون الذي سيقدمه المدعي العام إلى المجلس.

4 - خلال الفترة المشمولة بالتقرير واصل المكتب تحقيقاته المرتكبة في ليبيا التي قد ترقى إلى مرتبة جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية. الأساسي، يجب على المكتب التحقيق في ظروف الإدانة و الحقيقة. وما فتئ المكتب يجري تحقيقاته على هذا الأساس.

5 - ويعتزم المدعي العام زيارة ليبيا 2022 الليبية
الآخرين من أجل دعم تحقيقات المكتب ودعم أي جهود وطنية لمحاسبة أولئك الذين يُدعى بارتكابهم
حرب وجرائم ضد الإنسانية.

6 - يُعدّ نظام روما الأساسي ويظل مبدأ هاماً في خلال مرحلة التحقيق
على مدار أي حالة يُفعل فيها اختصاص المحكمة.

7 - يساهم عدم إجراء تحقيقات و
الأشخاص الذين يُدعى أنهم مسؤولون عن الفظيعة
حقيقية
. يؤكد المكتب مجدداً على دعمه لأي جهد صادق وهادف تقوم به السلطات الليبية لإتاحة المساءلة
الحقيقية في ليبيا من أجل المجني عليهم
لتحقيق سلام دائم في ليبيا.
ارتكابها.

8 - يـ المكتب عمله مع
التحقيقات وأعمال المقاضاة باستقلالية و ضوعية،
المجني عليهم والناجين في ليبيا وهو يمضي
قيم نظام روما الأساسي هـ.

9 - ويعرض هذا التقرير الأنشطة الأساسية للمكتب والتقدم المحرز
ويشمل ذلك ما يتصل باستراتيجيات التعاون والتكامل من أجل تعزيز المساءلة عن الجرائم الفظيعة المرتكبة
في ليبيا.
الفترة المشمولة بالتقرير

2 - التنحي الطوعي فيما يتصل بقضية سيف الإسلام القذافي

10 - يجدر التأكيد في البداية على أن المدعي العام والمكتب قد اتخذوا الإجراءات القانونية والعملية
المطلوبة من أجل حماية سلامة الإجراءات من أي احتمال أو
تمثيل المدعي العام للسيد سيف الإسلام القذافي فيما سبق كمحامي دفاع أمام المحكمة.

11 - كريم خان

42 (6) من نظام روما الأساسي عن جميع القضايا التي قد يظهر فيها تضارب في المصالح
مشاركته السابقة في الإجراءات القضائية الخاصة بالمحكمة بصفته محامياً
المشتبه فيه السيد سيف الإسلام القذافي.
بيان صحفي بتاريخ 19 / 2021 بهذا

. بالإضافة إلى ذلك، أحاطت الدائرة التمهيدية بالمحكمة الجنائية الدولية علماً

المدعي العام في قرارها المؤرخ 29 حزيران/يونيه 2021. ونتيجة لتنحيه، لم ي
غير علنية أو أي دليل غير علني تم تقديمه في سجل قضية سيف الإسلام القذافي، ولم يشارك
هذه القضية على وجه الخصوص. المدعي العام مهامه إلى
نائب المدعي العام لأغراض هذه القضية على وجه التحديد.

3 - التطورات القضائية وحالة التحقيق

12 - لم تطرأ تطورات قضائية كبرى في أثناء الفترة المشمولة بالتقرير. ولكن أنشطة المكتب ركزت
على التحقيقات المستمرة في الجرائم المدّعى ارتكابها في ليبيا
2011. ويحول عدم الاستقرار في ليبيا دون لى الأراضي الليبية
إجراء تحقيقات فيها ويعيق قدرة المكتب على جمع الأدلة عن طريق التحقيقات
يوصل المكتب جهوده للتحقيق في الجرائم والجارية

13 - وعلى الرغم من التحديات الناجمة عن الوضع الأمني على الأرض والقيود المفروضة على السفر
خلال الفترة المشمولة بالتقرير
وأجرى مقابلات مع الشهود وحضر اجتماعات مع أجهزة إنفاذ القانون المحلية لتنسيق التحقيقات

14 - التقرير السابق اجتمع المكتب مع أصحاب المصلحة الرئيسيين والمنظمات غير
الحكومية التي تمثل المجني عليهم، و المدافعين عن حقوق الإنسان وأخصائيي القانون العاملين في مجال
نتهاكات الجسيمة ل في ليبيا.

15 - استمر المكتب في بذل جهوده للتحقق من وفاة شخصين من المشتبه فيهم بحسب التقارير وهما
السيد محمود مصطفى بوسيف الورفلي والسيد التهامي

16 - صادف الشهر الماضي الذكرى الأولى لوقف إطلاق النار المُ 23 تشرين الأول/أكتوبر
2020. يقدر المكتبُ الجهود المبذولة لوضع خطة عمل تهدف بالدرجة الأولى إلى سحب المرتزقة
والمقاتلين الأجانب من ليبيا. وهذا التطور الهام من شأنه تعزيز قدر أكبر من الاستقرار في ليبيا مما يقلص

من احتمال اندلاع العنف الذي قد يؤدي إلى ارتكاب جرائم فظيعة. ويشجع المكتبُ الجهود والإجراء المستمرة المكرسة لهذه المسألة الهامة.

17 - غير أن الم لا يزال يشعر بالقلق إزاء في ليبيا، حيث أنه لا يزال يتلقى تقارير عن استمرار العنف الذي يؤثر على سلامة السكان المدنيين ويعيق استعادة سيادة القانون.

ترهونة

18 - جديدة تفيد بأن قوات تابعة للقوات المسلحة العربية الليبية يُدعى بارتكابها جرائم خطيرة في ترهونة وجنوب طرابلس تشمل بحسب التقارير والاختفاء القسري والنهب والاستخدام العشوائي للألغام وتدمير الممتلكات. بالتقرير الليبية عن قبور جماعية أخرى في ترهونة.

النازحون من بنغازي والمناطق المحيطة بها ونهب وتدمير

19 - خلال الفترة المشمولة بالتقرير واصل المكتب استعراض عدد كبير من الشكاوى المقدمة من النازحين من بنغازي والمدن المجاورة بشأن ما أُد به من نهب وتدمير لممتلكاتهم. عن طريقة الاستيلاء على الممتلكات - التقارير بأن جماعات مسلحة ومليشيات بعينها يبدو أنها تتربح من مصادرة الأصول العامة والخاصة. وهذه الجرائم قد تشكل جرائم تدخل في اختصاص المحكمة.

20 - يواصل المكتب تلقي وجمع معلومات موثوق بها وجوهرية بشأن الجرائم الخطيرة والجارية ارتكابها في مرافق الاحتجاز الرسمية وغير الرسمية في ليبيا بما في ذلك الاحتجاز غير القانوني والقتل والتعذيب والاعتصاب وغيره من أشكال الجنسي والجنساني . ي بارتكابها في سجن معيتيقة الخاضع لسيطرة قوة الردع الخاصة ومرا والكوفية وطارق بن زياد الخاضعة لسيطرة القوات المسلحة العربية الليبية والقوات المنتسبة إليها.

21 - ويساور المكتب قلق بشأن حجم هذه الجرائم. وعلى وجه الخصوص يشير المكتب إلى استنتاجات تقصي الحقائق في تقريرها المنشور في تشرين الأول/ 2021 والتي تفيد بوجود

”السجون المذكورة أعلاه إضافة إلى الكثير من السجون الأخرى المنتشر

جميع أنحاء البلد تشكل عنصر سيد الهجوم الممنهج واسع النطاق ضد أي شخص يعارض الذين يديرون...“.

22 - ويحث الوحدة الوطنية

من خلال تحقيقات وأعمال مقاضاة عادلة وشفافة.

الجرائم المرتكبة ضد المهاجرين

23 - يشير المكتب إلى عدد التقارير الموثوق بها التي تفيد بأن المهاجرين في ليبيا لا يزالون يقعون

ضحية لجرائم خطيرة عدد المهاجرين

المشمولة بالتقارير السابقة. أفادت به المنظمة الدولية للهجرة 22 045 مهاجر وإعادتهم

إلى ليبيا حتى 14 / 2021.

24 - وما زال المكتب يـ معلومات تفيد بارتكاب جرائم وأعمال عنف ضد المهاجرين في ليبيا

في ذلك التعذيب والعنف الجنسي في مرافق الاحتجاز وغيرهما من المعاملة اللاإنسانية أو المهينة

على أيدي المهربين وغيرهم من الجناة.

25 - أيضاً لها الأمين العام

أيلول/سبتمبر 2021 المهاجرين في ليبيا بما في ذلك التقارير التي تفيد بأن بعض مسؤولي

الدولة التابعين لمديرية مكافحة الهجرة غير الشرعية يدّعى بأنهم انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان

ضد المهاجرين واللاجئين.

26 - يحيط المكتب علماً كذلك بالتقارير الأخيرة التي تفيد بالقيام بمداهمات استهدفت مستوطنات

المهاجرين في طرابلس في سياق عمليات أمنية قام بها موظفون من وزارة الداخلية واتسمت بالاستخدام

المفرط للعنف وتصاعد الاعتقالات التعسفية واحتجاز المهاجرين . ويردد

المكتب دعوات مفوضية السامية لحقوق الإنسان (”المفوضية“) الموجهة إلى السلطات

الليبية لإجراء تحقيقات فورية وشاملة ونزيهة ومستقلة في هذه الأحداث بهدف ضمان مساءلة المسؤولين

عنها.

27 - يدعو المكتب السلطات الليبية والمجتمع الدولي إلى تكثيف الجهود الجماعية للتصدي لهذه الجرائم التي تمس المهاجرين واللاجئين من خلال لقضية من مصدرها ليبيا وتعزيز التعاون بين الجهات الفاعلة المعنية في التصدي لهذه الجرائم الخطيرة.

28 - ويواصل المكتب د تحقيقات التي تجريها السلطات الوطنية لمحاسبة المسؤولين عن الاتجار بالبشر وتهريب المهاجرين عبر ليبيا واحتجازهم وتعذيبهم. وعلى وجه الخصوص يعمل المكتب بالتعاون الوثيق مع فريق مشترك شكلته وكالة الاتحاد الأوروبي للتعاون في مجال إنفاذ القانون (اليوروبول) وإيطاليا والمملكة المتحدة وهولندا بهدف المساءلة عن جرائم العنف ضد المهاجرين واللاجئين في ليبيا.

29 - تنسيق هؤلاء ا في مقر المحكمة في أيلول/سبتمبر 2021 لمناقشة المزيد من التعاون تحديد ومعالجة التحديات التي تواجه التحقيق والتعاون وتنسيق المزيد من زيادة أثر العمل الجماعي في إنصاف المجني عليهم في ليبيا. وبلغ هذا التعاون الطويل الأمد ذروته هولندا في تشرين الأول/أكتوبر 2021 على مشتبته به في سياق الإجراء الوطنية.

4 - والمساءلة في ليبيا

30 - يرحب المكتب بالمبادرات والجهود الهامة التي بذلها ليبيا وبعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا بما في ذلك المناقشات الجارية بشأن عمليات ليدية وآليات العدالة الانتقالية.

31 - وتتحمل السلطات الليبية المسؤولية الأولية عن حماية سكانها ومحاسبة المسؤولين عن الجرائم الخطيرة . الهام للغاية أن تبذل السلطات الليبية كل ما في وسعها للتصدي لهذه الجرائم تصدياً لدى حدوثها. وبدون الوعد بالمساءلة عن الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني بإجراء تحقيقات و حقيقية ستظل الجهود المبذولة لبناء مستدامين بعيد .

32 - ويشدد المكتب على أن تدابير منح جرائم خطيرة الإنسانية من قبيل القتل العمد يتعارض مع حقوق الانسان المعترف بها دولياً. يهيب

الليبية أن تولي العناية المناسبة لتحقيق المساءلة والعدالة من أجل المجني عليهم جراء الجرائم الفظيعة المرتكبة في ليبيا باعتبار ذلك مكوناً هاماً لتحقيق المستدامين في ليبيا.

33 - 1970 (2011) إلى الهجمات الممنهجة الواسعة النطاق التي

تشن حالياً الحالة في ليبيا ضد السكان المدنيين والتي قد ترقى إلى مرتبة جرائم ضد الإنسانية ” على ضرورة محاسبة المسؤولين عن الهجمات الموجهة ضد المدنيين، وي لسيطرتهم“. تمرار إلى وجوب امتثال جميع الأطراف لالتزاماتها بموجب القانون على وجوب محاسبة المسؤولين عن انتهاكات هذه المبادئ القانونية.

34 - ويؤكد المكتب على أن المجني عليهم لهم الحق في إثبات الحقيقة والوصول إلى العدالة وجبر أضرارهم . ولذلك ينبغي أن تولي الأولوية لعملية محاسبة مرتكبي الانتهاكات والتجاوزات الجسيمة. جرائم من قبيل أعمال القتل العمد في ترهونة الجوية التي استهدفت الكلية العسكرية في طرابلس والتهجير القسري والنهب والجرائم المرتكبة

35 - منذ أن تولت حكومة الوحدة الوطنية مهامها في آذار/مارس 2021 لخارطة الطريق للمرحلة التمهيدية للحل الشامل أعطت الأولوية ”لإنهاء ظاهرتي الاحتجاز التعسفي طلاق سراح معتقلي الرأي والمحتجزين “ . يرحب بهذا الالتزام.

36 - ويدرك المكتب التحدي ي تواجه ليبيا بسبب الحالة الأمنية بين الأجهزة الحكومية والأمنية في غرب ها والحالة الأمنية غير المستقرة الفاعلين الإجراميين والجماعات أجزاء كثيرة من . تظل السلطات الليبية ملتزمة وأن تتخذ خطوات حقيقية ولمموسة تضمن من خلالها عن طريق النظام ألا يفلت من العقاب أولئك الذين يتحملون مسؤولية عن الجرائم الخطيرة في ليبيا.

37 - ويشجع المكتب السلطات الليبية، والشركاء المعنيين، والمجتمع الدولي على نطاق أوسع، على زيادة تكثيف الجهود وتعزيز التعاون المنصوص عليها في نظام روما الأساسي. ولين عن ارتكاب الجرائم

- 5

38 - 1970 (2011) السلطات الليبية

وتقدم لهما ما يلزمهما من مساعدة. تعاوناً مجدداً مع حكومة الوفاق الوطني على أعلى المستويات واستفاد من التعاون القائم منذ و طویل مع السلطات الليبية على المستوى السياسي والتقني وعلى مستوى العمليات.

39 - أ من هذه العلاقة، يواصل المكتب جهوده ومبادراته التي ترمي إلى تقوية التعاون مع السلطات الليبية على نحو مستدام لمناقشة المسائل المتعلقة بالتعاون وتعزيزها.

40 - ويعتزم المدعي العام الاستمرار في هذا التعاون البناء مع حكومة الوحدة الوطنية. ويجري التخطيط لعقد اجتماعات أولية مع المسؤولين الليبيين في نهاية شهر تشرين / 2021 يعتزم المدعي العام السفر إلى ليبيا في مطلع عام 2022 لمناقشة وضع التحقيقات التي يجريها المكتب وسبل تعزيز التعاون.

41 - خلال الأشهر الستة الماضية واصل المكتب تأمين التعاون والمساعدة المتبادلة عن طريق عدد من طلبات المساعدة لتيسير إيفاد المحققين إلى الميدان وحفظ الأدلة وجمعها وإجراء مقابلات مع الشهود.

42 - أيضاً العمل مع عدد من الجهات الفاعلة والمؤسسات ذات الصلة بأنشطته في الحالة في ليبيا من بينها صي الحقائق بشأن ليبيا نفسه تعاونه مع بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، في إطار ولايتيهما اللتين تتميزان بالاستقلالية وإن كانتا يعزز بعضهما بعضاً. ويرحب المكتب و2599 (2021) الذي يمدد ولاية حدة للدعم في ليبيا حتى 31 كانون الثاني/يناير 2022.

43 - ويُعدّ التعاون والدعم الكاملان من السلطات الليبية والمجتمع الدولي بشأن القبض على المشتبه بهم وتقديمهم إلى المحكمة في الوقت المناسب بين الأهمية لضمان المساءلة في ليبيا.

التكامل في دعم التحقيقات الوطنية

44 - خلال الفترة المشمولة بالتقرير المكتب من جهوده الرامية إلى تعزيز التعاون الدولي تماشياً . وعمل المكتب بصورة استباقية مع الدول ودعم الإجراءات الوطنية الجارية على أنه: ”يجوز للمحكمة، إذا طلب إليها ذلك، (10) 93 أن تتعاون مع أية دولة طرف وتقدم لها المساعدة إذا كانت تلك الدولة تجري تحقيقاً أو محاكمة فيما يتعلق بسلوك يشكل جريمة تدخل في اختصاص المحكمة أو يشكل جريمة خطيرة بموجب“ .

45 - ويسر الاتصالات

والخبرات العملية و الثبوتية ذات الصلة مع السلطات القضائية وسلطات إنفاذ القانون. وقد أخذت هذه الخطوات لدعم التحقيقات و الوطنية بشأن الجري ولية والمنظمة المرتكبة في ليبيا. ويشير المكتب هنا إلى الجهود المذكورة في الفقرتين 28 29 من هذا التقرير.

46 - وبصفة خاصة، واصل المكتب جهوده لتوطيد علاقته بكيانات إنفاذ القانون واليوروبول بشأن المسائل ذات الاهتمام المشترك والتي لها صلة بولايتيه وللمساهمة مع شركائه الجهود الجماعية الرامية للتصدي لأشكال الإجرام الخطيرة المرتكبة في ليبيا من خلال نهج عملي الإيجابي.

- 6

47 - يظل المكتب، بقيادة المدعي تحقي في الجرائم المنصوص عليها في الحالة في ليبيا منذ 15 شباط/فبراير 2011 لضمان تقديم المسؤولين ، ولا يزال يبذل جهود في حدود ولايته وإمكاناته من أجل تحقيق هذه الغاية. وتشمل هذه الجهود العمل مع السلطات الليبية والشركاء الآخرين من أجل سد فجوة الإفلات من العقاب الفظيعة المرتكبة في ليبيا. |